موقف الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) من التغيير غير الدستوري للسلطة حتى 2020

أ. أدهم الشرقاوي (*)

• **مُلخص:**

بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وسيطرة الولايات المتحدة علي النظام الدولي، وسيادة النموذج الغربي للديمقراطية المتمثل في التعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الإنسان وحرياته ومعتقداته، وكذلك سيادة الشق الاقتصادي غربي النموذج القائم علي الانتقال لاقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كان ظهور التكتلات الإقليمية أمر منطقي وذلك كنوع من الدعم الهادف لدول تجمعها صفات مشتركة وأهداف وغايات مشتركة كانت في المقام الأول اقتصادية ثم تحول الأمر إلي الاتفاق علي التعاون العسكري بصور شتي وهو ما سيتم إيضاحه في هذا البحث وخاصة فيما يتعلق بالجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي Southern African Development (SADC) Community وإسقاط ذلك علي حالات التغيير غير الدستوري للسلطة، و موقف الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) من ذلك، وكيف واجهت التغيير غير الدستوري للسلطة في بعض الدول الأعضاء في الجماعة، و المفاهيم الهامة مثل مفهوم التغيير الدستوري للسلطة ثم تغيير السلطة في أفريقيا وكذلك ماهية المنظمات الإقليمية وآليات منع التغيير غير الدستوري للسلطة وأثار ونتائج التغيير غير الدستوري للسلطة، لكونها الأبعاد التي يمكن من خلالها فهم دور المنظمات الإقليمية في أفريقيا وخاصة الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) في الحد من حالات التغيير غير الدستوري للسلطة.

الكلمات المفتاحية: سادك، الإنمائية، ليسوتو، زيمبابوى، مدغشقر

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

The Position of the Southern African Development Community (SADC) on the Unconstitutional Change of Power Until 2020

Mr. Adham El-Sharkawy (*)

- **Abstract**

After the Cold War phase and the United States, control over the international system, and the dominance of the Western model of democracy represented by political and party pluralism and respect for human rights, freedoms and beliefs, as well as the dominance of the Western economic side, the model based on the transition to a market economy and non-interference of the state in economic life, The emergence of regional blocs was a logical matter, as a kind of purposeful support for countries that shared common characteristics and common goals and objectives that were primarily economic Then the matter turned to agreement on military cooperation in various forms that will be clarified in this research, especially with regard to the Southern African Development Community (SADC) and its projection of cases of unconstitutional changes of power, the position of the Southern African Development Community (SADC) on that, and how it faced the unconstitutional changes of power in some member states of the group, important concepts, such as the concept of constitutional change of power and then change of power in Africa, as well as the nature of regional organizational, mechanisms to prevent unconstitutional change of power, and the effects and results of unconstitutional change of power, because they are the dimensions through which the role of regional organizations in Africa, especially the southern African Development Community (SADC), can be understood in Reducing cases of unconstitutional change of power.

Keywords: SADC, Developmental, Lesotho, Zimbabwe, Madagascar

(*) Doctoral researcher in the Department of Politics and Economics, Faculty of Higher African Studies – Cairo University

- **مقدمة:**

لقد شهدت الدول الأفريقية العديد من التحديات منذ الاستقلال فعلي الصعيد السياسي شهدت العديد من الحروب الأهلية والصراعات علي السلطة والانقلابات العسكرية التي رتبت حالة من عدم الاستقرار بشكل ملحوظ في الدول الأفريقية، وعلي الصعيد الاقتصادي عانت من عدم القدرة علي استثمار مواردها الطبيعية.

وقد كان من أهم التحديات و القضايا التي واجهتها تلك الدول التنمية الاقتصادية، ونظرا لأن هياكل تلك الدول لم تكن تستطيع مواجهة ذلك فرادا، أصبح هناك احتياج إلي نظام أو إطار إقليمي يتم العمل من خلاله[1]، الأمر الذي دفع العديد من الدول الأفريقية إلي تكوين التجمعات والتكتلات الإقليمية الفرعية ومنها الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي Southern African Development Community سادك (SADC).

وعلي الرغم من أن الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (SADC) كانت تهدف عند إنشائها إلي تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز المعايير ونوعية حياة سكان الجنوب الأفريقي ودعم المحرومين اجتماعيا من خلال التكامل الإقليمي، وذلك طبقاً لإعلان ومعاهدة سادك الفقرة أ من البند الأول المادة الخامسة المتعلقة بالأهداف[2]، فقد اتجهت بعد ذلك لتعزيز العمل من أجل النواحي الأمنية الدولية والمجتمعية وخاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن في نطاقها، وقد قامت بدور هام سواء في النواحي الاقتصادية التنموية أوفي مواجهة حالات التغيير غير الدستوري للسلطة في نطاقها الإقليمي.

1- Thomas Jaye and Stella Amadi, " Introduction " in Thimas Jaye and Stella Amadi (eds), Ecowas adn the Dynamics of Conflict and Peac building, (Dakar: the council for the development of social since research in Africa, no date),

2- Declaration and Treaty of SADC, (NAMEBIA: Windhoek, 17 August 1992).

وترجع أهمية الدراسة إلي انتشار حالات التغيير غير الدستوري للسلطة في الدول الأفريقية خلال العقدين الأخيرين وتعدد أشكاله وتعدد مظاهر استجابة المنظمات الإقليمية الفرعية له الأمر الذي أصبح معه من الضروري الإلمام بدور هذه المنظمات وبالأبعاد المختلفة لما تقوم به في مواجهة حالات التغيير غير الدستوري للسلطة.

وتهدف الدراسة إلي توضيح أهمية دور المنظمات الإقليمية الفرعية في التصدي لحالات التغيير غير الدستوري للسلطة وخاصة الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك).

الأمر الذي يجعل إشكالية الدراسة تتعلق بمدي سلطة المنظمات الدولية الفرعية علي الدول الأعضاء فيها وما إذا كانت ذات سيادة تفوق سيادة الدولة الوطنية هل يحق لها وهل تمتلك القدرة علي مواجهة حالات التغيير غير الدستوري للسلطة في محيطها الإقليمي.

وتسعي الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده إلي أي مدي تتمكن سادك كتنظيم إقليمي فرعي من أن تسد الفجوة بين النص الدستوري والممارسة السياسية علي المستوي الداخلي في الدول الأعضاء فيها.

وسيتم ذلك من خلال بحث التساؤلات التالية:-

1. ما هو مفهوم التغيير الدستوري للسلطة ؟
2. ماهية المنظمات الإقليمية الفرعية ؟
3. ما هي آليات منع التغيير غير الدستوري للسلطة ؟
4. ما هو موقف سادك من التغيير غير الدستوري للسلطة ومدي نجاحها في هذا الصدد ؟
5. ما هي أفاق المستقبل بالنسبة لدور سادك في الحد من التغيير غير الدستوري للسلطة ؟

وسوف يتم ذلك من خلال منهج تحليل النظم والذي يركز علي علاقات التفاعل بين جماعة (سادك) كجزء من النظام الإقليمي الفرعي وبين الأمم المتحدة وكذلك التفاعل ما بينها وبين الإتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة تبين ندرة في الدراسات التي تناولت الموضوع باللغة العربية ولكن هناك بعض الدراسات التي اقتربت من الموضوع بشكل نسبي منها دراسات باللغة العربية وهي :-

1- أيمن السيد شبانة ، **ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة** (الكنغو الديمقراطية نموذجا) رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية 2003.

وتم فيها العمل علي توضيح مفاهيم التدخل والصراع الداخلي وتحليل عملية التدخل في الصراعات الداخلية في إطار العلاقات الدولية.

2 – إدريس محمد علي قناوي ، **أنماط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في تسوية الصراعات منذ انتهاء الحرب الباردة** : دراسة لبعض الحالات التطبيقية ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الأفريقية (سياسة) 2014 .

وخلصت الدراسة إلي أن التغيرات التي حدثت في طبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة أدت إلي زيادة التعاون والتنسيق ما بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية في تسوية الصراعات في القارة الأفريقية.

3 – د. صفي الدين خربوش **تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات .** https://www.ajnet.me/2004/10/03

وتدور هذه الدراسة حول وجود آليات لانتقال المنصب السياسي من شخص لأخر إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب.

كما تمت الاستعانة بدراسات باللغة الإنجليزية منها :

1- Gavin Cawthra, **The Role of SADC in Managing political crisis and conflict The Cases of Madagascar and Zimbabwe** (Maputo: Friedrich-Ebert-Stiftung Mozambique, 2010).

وتدور هذه الدراسة حول موقف الجماعة الانمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) من الأزمات الإقليمية في كل من زيمبابوي ومدغشقر فنجد أنها تبحث قضية مدغشقر من الأزمة التي بدأت عام 2009 وتتبع تاريخاً من الاضطرابات السياسية عام 2001 عندما أحكم مارك رفالومانانا قبضته علي السلطة الرئاسية وتبحث في كيفية تفاعل سادك مع هذا التغيير غير الدستوري وكيف جعلت سادك من نفسها أحد الوسطاء الرئيسيين لحل الأزمة مما أدي لتوقيع اتفاق يفضي لتشكيل حكومة انتقالية.

أما بالنسبة للموقف من زيمبابوي فقد ترددت الجماعة الانمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) في التدخل وأبدت موقفاً يشوبه الحذر وفي النهاية تمكنت بالجهود الدبلوماسية وبوساطة ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا في حينه إلي الوصول إلي اتفاق سياسي لتقاسم السلطة أحتفظ فيه موجابي بالسلطة وتم تعيين مورجان تسفانجيراي زعيم المعارضة رئيساً للوزراء .

2- Peter Arthur ECOWAS and Regional Peacekeeping Integration in West Africa: Lessons for **The Future journal of Africa today** (Indiana: Indiana university press, vol. 57, No.2 winter 2010).

وتدور هذه الدراسة حول ما ساد منطقة الغرب الأفريقي من صراعات في فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث شهدت منطقة غرب أفريقيا العديد من الصراعات التي تطلبت تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإرسال قوة عسكرية إقليمية، (ECOMOG) من أجل الحد من تلك الصراعات وفيها توضيح للدروس المستفادة من تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عسكريا في تلك الحالات وكيفية إرسال قوة عسكرية وفريق مراقبين واجهته العديد من التحديات .

قائمة الاختصارات

Abbreviation		الاختصارات
SADC	Southern African Development Community	الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي
ACDEG	African Charter on Democracy, Elections and Governance	الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم
LDF	Lesotho Defense Force	قوة دفاع ليسوتو
MMPR	Mixed-Member Proportional Representation	التمثيل النسبي المختلط
ABC	All Basotho Convention	كل تجمع باسوتو
DC	Democratic Conference	المؤتمر الديمقراطي
MDC	Movement for Democratic Change	حركة التغيير الديمقراطي
PSD	Party Social Democratic	الحزب الاجتماعي الديمقراطي
LCD	Lesotho Congress for Democracy	مؤتمر ليسوتو الديمقراطي
BNP	Basotho National Party	حزب باسوتو الوطني
ZANO	Zimbabwe African National Union	الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي
ZANO-PF	Zimbabwe African National Union-Patriotic Front	الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي – الجبهة الوطنية
SADSEM	Southern African Defense and Security Management Network	شبكة إدارة الدفاع والأمن الجنوب الأفريقي
CNRD	National Committee for Reconciliation and Development	اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية

تمهيد:

سيتناول هذا البحث الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) من خلال ثلاثة محاور يتم فيها عرض إطار نظري لتحليل مفاهيم الدراسة ثم إطار قانوني يتناول تحليل عام لبروتوكول سادك الخاص بالسياسة والدفاع والأمن ثم الحالات التطبيقية للدراسة وهى حالات ليسوتو و زيمبابوي و مدغشقر.

وذلك طبقاً للمحاور التالية :-

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المحور الثاني: تحليل عام لبروتوكول سادك الخاص بالسياسة والدفاع والأمن

المحور الثالث: حالات تطبيقية

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

بعد مرحلة ما بعد الحرب الباردة وسيطرة الولايات المتحدة علي النظام الدولي وسيادة النموذج الغربي للديمقراطية المتمثل في التعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الإنسان وحرياته ومعتقداته وكذلك سيادة الشق الاقتصادي الغربي النموذج القائم علي الانتقال لاقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كان ظهور التكتلات الإقليمية أمراً منطقياً وذلك كنوع من الدعم الهادف لدول تجمعها صفات مشتركة وأهداف وغايات مشتركة كانت في المقام الأول اقتصادية.

ثم تحول الأمر إلي الاتفاق علي التعاون العسكري بصور شتي سيتم إيضاحه في هذا البحث وخاصة فيما يتعلق بالجماعة الإنمائية لتنمية للجنوب الأفريقي (سادك) وإسقاط ذلك علي حالات التغيير غير الدستوري للسلطة وموقف الجماعة الإنمائية لتنمية للجنوب الأفريقي (سادك) من ذلك وكيف واجهت التغيير غير الدستوري للسلطة في بعض الدول الأعضاء في الجماعة.

وسيتم عرض بعض المفاهيم التى تساهم فى توضيح موقف الجماعة.

أولاً : مفهوم التغيير غير الدستوري للسلطة

التغيير غير الدستوري للسلطة في اللغة هو تبديل أو تحويل التمكين والسيطرة بغير طريق مجموعة القواعد الأساسية المتفق عليها والتي توضح وتبين شكل الدولة أما في علم السياسة فيجب فيه التفرقة بين مفهومي انتقال السلطة وتغييرها، فالمقصود من انتقال السلطة هو تسليمها أو انتقالها من جهة إلي جهة أو تسليمها ونقلها من شخص إلي شخص بغض النظر عن ماهية الانتقال.

أما تغيير السلطة سياسياً (Devolution of power) فيقصد به وجود آليات لتحويل وتبديل المنصب السياسي من شخص إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو رئيساً للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي علي أساس النظر إلي التغيير السلمي للسلطة باعتباره المعيار الرئيسي أو أحد معايير وجود نظام ديمقراطي.[1]

ثانياً : تغيير السلطة في إفريقيا

والمتأمل لأحوال القارة الأفريقية يتبين له أنها خضعت للاستعمار لفترات طويلة، ولم يكن من ضمن أهداف الاستعمار نشر الديمقراطية في المستعمرات التابعة له ولم يكن المستعمر ليهتم بترسيخ الديمقراطية أو التمكين لها في الدول الأفريقية، ولذلك نتج عن تلك الفترة وعن ما أفرزته من توجهات وممارسات نموذجان للحكم في إفريقيا سادا في فترة ما بعد الاستعمار، ولا يزالان في العديد من الدول الأفريقية هما:

أ – الحكم السلطوي للحزب الواحد.

ب – الدكتاتورية العسكرية .[2]

1– ناديه حسن عبد الله نقلا عن د شذي ظافر الجندي : **نحو استراتيجية وطنية للدولة المدنية – المفاهيم – التداول السلمي للسلطة** ، الحوار المتمدن ، العدد 3560 – 2011/11/28 شبكة المعلومات الدولية.http://m.ahewar.org/s.asp?aid=285201&r=0&cid=0&u=&i=3651

2– محمد العقيد : **الأحزاب السياسية في أفريقيا : النشأة ، التكوين ، الواقع والمستقبل** (قراءات أفريقية 23 يناير 2012): http://www.qiraatafrican.com/view/?q=285

وقد تسببت التشوهات في الديمقراطية أن بلغت الانقلابات العسكرية في أفريقيا في خلال الفترة من الستينات وحتى عام1980م رقماً قياسياً، حيث وصل عددها إلى 120 انقلاباً، من بينها 79 عملية إطاحة بحكومات على نحو غير دستوري، كما فقد 25 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية حياتهم بسبب النزاعات السياسية منذ فترة الستينات، وكانت السودان وتوجو وغانا من أولى الدول التي شهدت الانقلابات العسكرية بعد الاستعمار وحظيت نيجيريا ب 6 انقلابات عسكرية منذ استقلالها. وهدأت تلك الظاهرة، لفترة ثم عادت ثانية لتظهر في جزر القمر وسيراليون والنيجر وبنين.

وفي نفس الوقت نجد أن الانقلابات في القارة حتى الوقت الحالي قد تخطت 186 انقلاب عسكري، ومنذ ظهور ما عرف بالربيع العربي في 2011 وحتى الآن بلغ عدد الانقلابات والمحاولات الانقلابية في القارة أكثر من عشرة.

ثالثاً : ماهية المنظمات الإقليمية

هناك العديد من التعريفات للمنظمة الدولية بصفة عامة ، فقد عرفتها الدكتورة عائشة راتب علي أنها " هيئة تتفق مجموعة من الدول علي إنشائها للقيام بمجموعة من الأعمال التي لها الأهمية المشتركة وتمنحها الدول الأعضاء اختصاصاً ذاتياً مستقلاً يتكفل ميثاق الهيئة ببيانه وتحديد أغراضه ومبادئه الرئيسية "[1].

لم تتفق الآراء حول معيار معين لتقسيم المنظمات الدولية حيث تتعدد التقسيمات بتعدد الزوايا المنظور منها للمنظمة فقد تكون زاوية النظر للمنظمة هي أهدافها، أو نطاق العضوية الجغرافي أو سلطتها.

رابعاً : آليات منع التغيير غير الدستوري للسلطة

يوجد ثلاث آليات تهدف من ضمن أهدافها إلي منع التغيير غير الدستوري للسلطة وهي الآلية الدولية والآلية القارية والآلية الإقليمية، وما يعنينا في هذا البحث هو الآلية الإقليمية لمنع من التغيير غير الدستوري للسلطة ومن الآليات الإقليمية (الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي) (SADC).

1 –عائشة راتب .. **المنظمات الدولية** (القاهرة : دار الكتاب الجامعي 1964) ص 30.

ففي عام 1977م بدأت دول المواجهة مع جنوب إفريقيا مباحثات، أسفرت عن اجتماع وزراء خارجيتها في (جابرون) ببتسوانا في مايو عام 1979م، أعربوا فيه عن الحاجة إلى اجتماع وزراء التنمية الاقتصادية في بلدانهم، وهو الاجتماع الذي تم في (أروشا) بتنزانيا في يوليو 1979م، وفي أبريل عام 1980م تأسس في (لوزاكا) بزامبيا مؤتمر تنسيق التنمية في إفريقيا الجنوبية الذي ضمّ في عضويته دول المواجهة مع جنوب إفريقيا وهي: أنجولا وبتسوانا وليسوتو وماالاوي وموزمبيق وسوازيلاند وناميبيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي.

وبعد مرور عشر سنوات على ذلك المؤتمر أدركت هذه الدول أنها في حاجة إلى توسيع مهام هذا التنظيم وتغييرها وهيكلتها، وتم وضع أهداف ومبادئ جديدة له لتستوعب المتغيرات التي شهدتها بلدان المنطقة، وأهمها انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ودخول العالم في مرحلة بناء التجمّعات والتكتلات الإقليمية والدولية[1].

- تم إنشاء جهاز سادك للسياسة والدفاع و الأمن طبقاً لنص المادة التاسعة من برتوكول الجماعة وهو الجهاز الرئيسي المنوط به مهام الأمن والدفاع علي مستوي دول الجماعة والمنوط به تشجيع تطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية داخل أراضي الدول الأطراف وتشجيع احترام حقوق الإنسان العالمية على النحو المنصوص عليه في مواثيق واتفاقيات تنظيم الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة على التوالي وكذلك حماية الناس وحماية تطور المنطقة من عدم الاستقرار الناشئ عن انهيار القانون والنظام، والصراع داخل الدول وكذلك تعزيز التعاون السياسي بين أحزاب الدول وتطور القيم والمؤسسات السياسية المشتركة.[2]

1- محمد عاشور مهدي : **التكتلات الاقتصادية في أفريقيا الطموحات والواقع ، قراءات أفريقية (** المنتدي الإسلامي العدد 20 أبريل 2014).

2- Sothern African Development Community Protocol on Politics, Defense and Security Co-operation (Strategic Indicative Plan for the Organ on Politics, Defense and Security Cooperation, no year) p7.

المحور الثاني: تحليل عام لبروتوكول سادك الخاص بالسياسة والدفاع والأمن

سيتم هنا عرض موجز لبروتوكول الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) بشأن السياسة والدفاع والأمن وسوف يتم ذلك من خلال تحليل بروتوكول سادك الخاص بالسياسة والدفاع والأمن وكذلك معاهدة سادك الموقعة في ويندهور

1 – تحليل بروتوكول سادك الخاص بالسياسة والدفاع والأمن

جاء بروتوكول جهاز السياسة والدفاع والأمن الخاص بالجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) في 21 مادة، عنيت المادة الثانية بأهداف الجماعة الانمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) ولخصتها في تعزيز السلام والأمن في المنطقة وحماية الناس في المنطقة من كافة أشكال الصراعات وتعزيز التعاون السياسي بين أحزاب الدول المشتركة وتطوير السياسة الخارجية ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التنسيق الإقليمي في مجالات الأمن والدفاع ومنع واحتواء النزاعات بين الدول سلميا والسعي لإنفاذ القانون الدولي والعمل علي تشجيع تطوير المؤسسات و الممارسات الديمقراطية والنظر في تطوير قدرة أمنية والالتزام بالمعاهدات الدولية وتطوير قدرات قوات الدفاع الوطنية لحفظ السلام وتعزيز القدرات الإقليمية لإدارة الكوارث و المساعدات.[1]

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف والمبادئ فقد كان لابد من إنشاء وتقرير حزمة من الهياكل تكون مسئولة عن ذلك وتتمثل تلك الهياكل في الجهاز وهو مؤسسة تابعة لسادك ويجب أن يكون له مجموعة من الهياكل وللجهاز رئيس يمثله وحدد البروتوكول صلاحياته ومدة ولايته.[2]

وهناك لجنة وزارية تتألف من الوزراء المسئولين عن الشئون الخارجية والدفاع والأمن في كل دولة طرف ويرأسها وزير من كل دولة عضو لمدة سنة واحدة بالتناوب

1- Sothern African Development Community Protocol on Politics, Defense and Security Co-operation (Strategic Indicative Plan for the Organ on Politics, Defense and Security Cooperation, no year) p5.

2 - Sothern African Development Community, https://www.sadc.int/about-sadc/sadc-institutions/org/

أما لجنة السياسة والدبلوماسية فتتكون من الوزراء المسئولين عن الخارجية في كل دولة من الدول الأعضاء ويرأسها رئيس لمدة سنة ولجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدول وتشمل وزراء الدفاع والأمن العام والوزراء المسئولين عن أمن الدولة في كل دولة طرف وتنعقد بناء علي دعوة من رئيسها عند الضرورة .[1]

ثم وضح البروتوكول بعد ذلك الإجراءات وأمانة الجماعة والاتفاقات وأهمية وسبب توقيع البروتوكول واختصاصات الجهاز وكيفية معالجة التهديدات الخارجية وكيف أن اختصاصات الجهاز حل أي نزاع بين الدول وبين دولة طرف وغير طرف وخاصة الصراعات علي الحدود الإقليمية أو الموارد الطبيعية وأيضاً نزاع فيه أي شكل من أشكال القوة العسكرية أو يهدد السلم والأمن في المنطقة ويجوز للجهاز أن يسعي لحل أي نزاع كبير داخل إقليم دولة طرف ويفترض العمل وفقاً للوسائل السلمية الدبلوماسية وإنشاء جهاز للإنذار المبكر[2]، كما عني البروتوكول بالتوقيع وأنه يجب توقيع البروتوكول من ممثلون مفوضون عن الدول الأعضاء.[3]

وخلاصة ما سبق...

أنه تم إطلاق جهاز سادك للسياسة والدفاع و الأمن كمؤسسة رسمية لسادك (SADC) وتم وضع البروتوكول الخاص بذلك لتوجيه تنفيذ تعزيز السلام والأمن داخل منطقة سادك، علي أن يتم تحقيق هذا الهدف طبقا لما أوضحته المادة العاشرة من البروتوكول، سعيا للحماية من عدم الاستقرار والصراع والعدوان وسعياً لتطوير القدرة الجماعية وتطوير ميثاق دفاع مشترك ومنع الجريمة العابرة للحدود وتشجيع النهج المجتمعي للأمن مع السعي إلي تطوير المؤسسات الديمقراطية، مع تطوير قدرة إقليمية لحفظ السلام ومنع واحتواء وحل النزاعات بين الدول وداخلها بالوسائل السلمية، والنظر في إجراءات الإنفاذ وفقاً للقانون الدولي، وذلك كملاذ أخير إذا فشلت الوسائل السلمية.

1- Khabele Matlosa Kebapetse Lotshwao Political Integration and Democratization in Southern Africa: Progress, Problems and Prospects (Johannesburg: Electoral Institute for Democracy in Africa, 2010), P.11.
2- **IDEM**.
3- Hussein Solomon and Senzo Ngubane, **OP.CIT,**

2 – معاهدة سادك الموقعة في ويندهور.

المدقق في بروتوكول سادك بشأن السياسة والدفاع والأمن يجد أنه جاء متماشياً مع إعلان ومعاهدة سادك الموقعة في ويندهوك 17 أغسطس 1992 وخاصة المادة الرابعة من الفصل الثالث المتعلق بالمبادئ والأهداف والتعهدات العامة والتي التزمت فيها الجماعة علي العمل طبقا لخمسة مبادئ هي المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، والتضامن والسلام والأمن، وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، والإنصاف والتوازن والمنفعة المتبادلة، وكذلك التسوية السلمية للمنازعات وهو الأمر الذي يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وحلها والتي وضح البند (1) المتعلق بالتزامات الجهاز بموجب القانون الدولي الفقرة (ج) أنه " يجب أن يسعي الجهاز إلي إدارة وحل النزاعات بين الدول وفيما بينها بالوسائل السلمية ".

وما سبق يبين كيف أن بروتوكول التعاون بشأن السياسة والدفاع والأمن الصادر عن الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (SADC) قد أقر في أكثر من موضوع من مواضعه تشجيع الممارسات الديمقراطية وحل النزاعات بالوسائل السلمية، كما أعطي للجهاز اختصاصات في حالات منها تهديد السلام والأمن والانقلاب العسكري وأي تهديد أخر للسلطة الشرعية وهو ما يتماشى مع المادة الرابعة من معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتي أوجبت العمل وفق المبادئ والأهداف والتعهدات العامة التي وردت بالفصل الثالث بالمعاهدة[1].

المحور الثالث:حالات تطبيقية (ليسوتو وزيمبابوي ومدغشقر)

أولاً :– حالة ليسوتو

سيتم هنا تناول حالة ليسوتو وموقف جماعة تنمية الجنوب الأفريقي سادك من أحداث (1998) وموقفها من أحداث (2014).

1-khabele matlosa kebapetse lotshwao, political integration and democratisation in southern africa: progress, problems and prospects (johannesburg: electoral institute for sustainable in africa, 2010) p,2.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%B3%D9%88%D8%AA%D9%88

- مقدمة

ليسوتو دولة لها تاريخ ممتد من الانقلابات العسكرية منذ 1970 وحتي انقلاب سبتمبر 2014 وعلي عكس ما سبقه من انقلابات يعد انقلاب 2014 هو الأشهر في تاريخ ليسوتو ويرجع ذلك لاختلاف الكثيرون عليه ومنهم دولة الجوار جنوب أفريقيا والجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي كما زعم رئيس الوزراء توماس تابان بأن نائبة هو الذي حرض علي هذا الانقلاب.[1]

حيث أصبحت الانقلابات سمة من سمات الدولة في ليسوتو وتكررت الانقلابات بدءاً من انقلاب 1970 عندما قام رئيس الوزراء وقتها ليبوا جونثان بإلغاء نتيجة الانتخابات واستولي علي السلطة.[2] تلا ذلك انقلاب عام 1986 في الثاني من يناير عام 1986 عندما تولي الملك موشوشو الثاني وفصيل من الجيش بقيادة الجنرال جلستن ليخانيا السلطة مروراً بانقلاب عام 1990 عندما ظهر صراع علي السلطة داخل التحالفات العسكرية الملكية في الثالث في فبراير 1990، مما أجبر الملك موشوشو الثاني علي التوجه لمنفاه في السويد، في خطوة لم تكن بالمتوقعة ثم حدث انقلاب أخر في أغسطس 1994عندما قام الملك ليتسي الثالث بانقلابه المدعوم من قبل فصيل عسكري للإطاحة بحكومة الزعيم المنتخب ديمقراطيا نتسو مخلي وبعد مرور ثلاث سنوات من الهدوء النسبي حدث تمرد أو محاولة انقلابية بمعرفة مجموعة من صغار ضباط وذلك عام 1998.[3] **ثم** انقلاب عام 2014حيث حدث هذا الانقلاب في سبتمبر 2014 ضد حكومة رئيس الوزراء وقتها السيد / ثاباني.

ويمكن تحليل الانقلابات في ليسوتو من منظور قانوني ينظر إلي تلك الانقلابات علي أنها سلسلة من التغييرات غير دستورية للحكومات ومن منظور الليبرالي ينظر إليها بصورة مبسطة، ويقلل المشكلة ويرجع ذلك لكون ليسوتو هشة ديمقراطياً أما المنظور الأخير هو منظور الاستعمار والذي يحلل الانقلابات العسكرية علي أنها عمل مستمر للمصفوفات الاستعمارية للسلطة والوجود.[4]

1 - **IPED**, P.56.

2- Khabele Matlosa and Neville W. Pule, Civil-military relations in Lesotho, 1966–1998: Problems and prospects (research gate, January 2003) p. 41.

3- Everisto Benyera, op, cit P 59.

4- **IPED**, P. 61.

موقف الجماعة عقب حدوث تغيير غير دستوري للسلطة في ليسوتو

بداية لابد من التأكيد علي أن الاتفاقيات الدولية (ومنها بروتوكول جماعة تنمية الجنوب الأفريقي سادك للسياسة والدفاع والأمن) لا تطبق بأثر رجعي، ولما كان بروتوكول الجماعة الإنمائية الجنوب الأفريقي للسياسة والدفاع والأمن، قد صدر في بلانتير في 14 أغسطس 2001 أخذاً في الاعتبار قرار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي سادك بإنشاء جهاز السياسة والدفاع والأمن الصادر في جابورون في 28 يونيه 1996 ما يعني أنه لا يمكن إسقاط بروتوكول الجماعة إلا علي انقلاب 2014.

أسباب الصراع

وترجع أسباب صراع (2014) في ليسوتو إلي انتخابات الجمعية الوطنية 2012 عندما فشل الحزب الديمقراطي لرئيس الوزراء آنذاك باكاليثا موسيسيلي زعيم الحكومة في تحقيق أغلبية مطلقة، فنتج عن ذلك تشكيل حكومة ائتلافية مكونة من ثلاثة أحزاب برئاسة توماس ثاباني نائب رئيس الوزراء هي، كل تجمع الباسوتو (ABC) و موثتيجوا ميستينج الذي تزعم مؤتمر باسوتو من أجل الديمقراطية (LCD) و حزب باسوتو الوطني (BNB) وزعم ثاباني أن هناك قرارات حكومية حاسمة كانت تتخذ دون استشارة شركاء التحالف مما أثر علي تماسك الحكومة الائتلافية.[1]

والمتأمل لتاريخ ليسوتو يتبين له أن اجتماع الترويكا (Troika) التابعة لسادك (SADC) وهي لجنة الدفاع والسياسة والأمن المكونة من ناميبيا وجنوب أفريقيا و زيمبابوي في أوائل سبتمبر 2014 كان لرسم الطريق لمستقبل ليسوتو وفي أعقاب ذلك تم اجتماع بين قائد قوات الدفاع عن الديمقراطية تلالي كاملي وضباط عسكريين محليين وإقليميين من القوات المسلحة الرواندية وقوات الدفاع في زيمبابوي وقوات الدفاع الناميبية للسماح بعودة رئيس الوزراء (ثابان) وضمان الأمن القومي في ليسوتو وذلك في استجابة سريعة من قبل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصدي للتغيرات غير الدستورية في محيطها الإقليمي.[2]

1- Clayton Hasinai Vhumbunu, OP, CIT. P6.
2- **IDEM**.

وقد رتبت الدبلوماسية الناعمة التي اختارتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدلا من استخدام الوسائل العسكرية التقليدية نجاحاً كبيراً، حيث تم إرسال بعثة تقييم من جنوب أفريقيا إلي ليسوتو لاستطلاع مدي إمكانية عودة رئيس الوزراء ثاباني إلي ماسيرو وهو ما تم بالفعل يوم 3 سبتمبر 2014 ووافقت الجماعة الإنمائية لتنمية للجنوب الأفريقي (SADC) علي أن ترافقه بعثة أمنية منخفضة المستوي.

كما عينت الجماعة نائب رئيس وزراء جنوب أفريقيا (سيريل رامافوسا) وسيطا لتسهيل الحوار بين الأحزاب السياسية الرئيسين في أزمة ليسوتو وتم الاتفاق علي حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة للجمعية الوطنية في 28 فبراير 2015 بدلاً من الانتظار إلي 2017 طبقا لما سبق تحديده بالقانون ولم تسفر انتخابات فبراير 2015 عن فائز صريح بسبب نظام ليسوتو الانتخابي للتمثيل النسبي المختلط mixed-member proportional representation (MMPR) فمن أصل 80 مقعد فاز كل تجمع باسوتو All Basotho Convention (ABC) بعدد 40 مقعد وفاز التجمع الديمقراطي (DC) بعدد 37 مقعد وفاز مؤتمر ليسوتو من أجل الديمقراطية Lesotho Congress For Democracy (LCD) بعدد 2 مقعد وفاز حزب باسوتو الوطني Basotho National Party (BNB) بمقعد واحد.[1]

ونتيجة لذلك أصبح موسيسيلي الذي كان رئيساً للوزراء في الفترة من 1998 وحتي 2012 رئيساً للوزراء مرة أخري بينما احتفظ نائب رئيس الوزراء في حينه (ميتسينج) بمنصبه ذلك بعد دخول المؤتمر الوطني (DC) وكل تجمع باسوتو (ABC) في ائتلاف واحد.

ومن الجدير بالذكر اتفاق بعثة مراقبة الانتخابات (SEOM) التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي مع اللجنة الانتخابية المستقلة في ليسوتو علي أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، وأيدت مجموعة مراقبي الانتخابات في كومنولث

1- Lesotho: 2015 National Assembly election results, African Democracy Encyclopedia Project, update may 2005.
https://www.eisa.org/wep/les2015results.htm>

الأمم التي يرأسها رئيس بوتسوانا السابق (فيستوس موجاي) أن الانتخابات أجريت بطريقة سلمية ومنظمة، في حين أفادت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن انتخابات ليسوتو كانت حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية وديمقراطية.[1]

ثانياً : حالة زيمبابوي

مقدمة

استقلت زيمبابوي فعلياً في 18 ابريل 1980 بعد تسعون عاماً من الاستعمار البريطاني ، وقد سبق ذلك أن أعلن رئيس الوزراء أيان سميث انفصال البلاد عن بريطانيا من طرف واحد عام 1965، ولم تعترف لندن بهذا الانفصال، ثم غرقت الدولة في العديد من الحروب وصل بعد ذلك روبرت موجابي زعيم الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي (ZANU) للسلطة بعد أن فاز في الانتخابات وأصبح رئيساً للبلاد و أصبح شريكة في النضال جوشوا نكوموا زعيم الاتحاد الشعبي الأفريقي لزيمبابوي وزيراً للداخلية والذي تمت إقالته حيث تم اتهامه بالتأمر في فبراير 1982 وتم العمل علي قمع أنصاره في ماتا بيليلاند الذين اعتبروا متمردين ونتج عن ذلك سقوط أكثر من 20 ألف قتيل، ومنذ 1987 تعتبر زيمبابوي فعلياً دولة الحزب الواحد.

يمكن القول إجمالاً أن الأزمة في زيمبابوي لها جذورها التاريخية وترجع إلي أربعة أسباب رئيسية تمثلت في [الأزمة الاقتصادية أو الانكماش الاقتصادي ومسألة إعادة توزيع الأراضي والتورط في الحرب في جمهورية الكنغو الديمقراطية والعجز الديمقراطي (غياب الديمقراطية).[2]

ترجع خلفية الصراع السياسي في زيمبابوي إلي مرحلة ما بعد الاستقلال وذلك بسبب التنافس ما بين الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي – الجبهة الوطنية (ZANU-PF) من جهة / والاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي (ZANU).

1- The Commonwealth (2015) 'Lesotho Election Observer Group Interim Statement', 2 March, Available at: http://thecommonwealth.org/media/news/lesotho-election-commonwealth-observer-group-interim-statement:

2- Ian Taylor and Paul Williams, Op, cit.

ويمكن إرجاع أزمة التغييرات غير الدستورية في زيمبابوي حتي فبراير 2000 عندما خسر موجابي الاستفتاء علي دستور جديد وقد شكل هذا أول تحد حقيقي لحكمة وحكم الحزب الواحد (ZANU-PF) وما تبع ذلك من تشكيل حركة معارضة والمعروفة باسم حركة التغيير الديمقراطي Movement for Democratic Change (MDC) بزعامة مورجان تسفانيجراي[1]، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الانتخابات مسيطر عليها بشكل كامل من قبل حزب (ZANU-PF) أصبح هناك جبهة معارضة وأدي ذلك إلي أن أصبحت نتيجة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مارس 2002 موضع نزاع وتميزت بالعنف.

موقف جماعة تنمية الجنوب الأفريقي سادك

- اتخذت سادك موقف متميز بتعيين مبيكي رسمياً وسيط لحل الأزمة وتمت المطالبة من قبل سادك برفع العقوبات عن زيمبابوي وإجراء الانتخابات في بيئة أكثر حرية وعدالة نسبيًا من ذي قبل وأعقب ذلك صدور بيان الجماعة الانمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك) الصادر عن الأمين العام التنفيذي في 24 نوفمبر 2017 والذي وجهت فيه الشكر إلي روبرت موجابي علي قراره الجريء بالتنحي عن منصب رئيس دولة زيمبابوي وعلي التزامه طوال حياته بخدمة زيمبابوي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك).[2]

وبذلك تكون الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد قامت بدعم جمهورية زيمبابوي طوال فترة حكم روبرت موجابي وتمسكت بضرورة عدم حدوث أي تغيير غير دستوري للسلطة أو أي خروج علي الدستورية مع دعمها الدائم لجمهورية زيمبابوي وسعيها المستمر لمحاولة رفع العقوبات الغربية عنها وهو ما سعت إليه أيضاً الحكومة الجديدة ممثلة في السيد إيمرسون منانغاغوا وحكومته.

1- Richard Carver, Zimbabwe: A Strategy OF Tension, Centre for Documentation and Research, Paper No. 04/2000, July 2000, P 20. file:///C:/Users/DELL/Downloads/Documents/3ae6a6c70.pdf

2- https://www.sadc.int/news-events/news/statement-executive-secretary-sadc-following-resignation-president-robert-mugabe/

– وقد بقيت سادك علي موقفها الداعم تجاه زيمبابوي فبعد انقضاء عام على إعلان قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك) يوم 25 أكتوبر كيوم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كمنطقة لرفع العقوبات المفروضة على جمهورية زيمبابوي دون قيد أو شرط وبرغم أنه تم إحراز تقدم كبير منذ اتخاذ القرار في عام 2019، لاتزال زمبابوي تخضع للعقوبات التي تقوض بشكل كبير قدرة البلاد على الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تشمل ثلاث حالات جفاف متتالية وآثار الإعصار المداري إيداي؛ ضعف الوصول إلى خطوط ائتمان ميسورة في السوق العالمية ؛وخدمة التزامات ديونها.

– وقد وضعت جائحة COVID-19 السائد مزيدًا من القيود الخطيرة على قدرة حكومة زيمبابوي على تمويل البرامج، فضلاً عن الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. لذلك، تكرر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الدعوة إلى رفع هذه العقوبات دون قيد أو شرط عن زيمبابوي لتحسين سبل عيش مواطنيها ،والتنمية دون عوائق.[1]

ثالثاً : حالة مدغشقر

مقدمة

مدغشقر (والتي عرفت سابقاً باسم جمهورية ملجاش) واسمها الرسمي حالياً جمهورية مدغشقر هي دولة جزرية في المحيط الهندي تبعد عن سواحل أفريقيا 400 كم تبلغ مساحتها 496 ألف كم مربع وتنقسم أداريا إلي ستة مقاطعات انفصلت عام 1960عن فرنسا بعد استفتاء حول الحكم الذاتي في 28 سبتمبر 1958 وتم عمل انتخابات برعاية فرنسية في 27 أبريل 1959 فاز فيها فيليبيرت تسيرنانا وحزبه الاجتماعي الديمقراطي (PSD) وحصلت مدغشقر علي السيادة القانونية الكاملة في 26 يونيه 1960.

1- Portuguese: Statement by His Excellency Filipe Jacinto, Nyusi, Chairperson of SADC, On Anti-Sanctions Day, 25 October, 2020 Portuguese.

ويمكن القول إجمالاً أن الأزمة في مدغشقر لها جذورها التاريخية وترجع إلي أسباب رئيسية تمثلت في الآتي (نزاعات دورية سابقة وانتهاكات دستورية – فترات طويلة من الحكم الاستبدادي بعد الاستقلال – الفشل في إقامة ديمقراطية راسخة أو حكم فعال بسبب التدخل العسكري في السياسة (1971 و 1991 و 2001) – زيادة حدة الفقر والتهميش في ظل حكم رافالومنانا.[1]

ولا ترجع حقيقة الصراع السياسي في مدغشقر لعام 2009 طبقاً لظاهر الانتقال غير الدستوري للسلطة في ذلك الوقت، ولكن ترجع في الأصل إلي انتخابات عام 2001 والتي تنافس عليها كل من راتسيرايكا و رفالومانانا أحد أغني الرجال في مدغشقر والذي تمكن من تدعيم سلطانه الاقتصادي فطور قاعدة سلطته بكونه عمدة أنتانانا ريفو فتمكن من الفوز في الانتخابات بنسبة 52% من الأصوات وأعلن نفسه رئيساً للبلاد رغم أن النتائج الرسمية بينت أنه لم يصل إلي الأغلبية المطلوبة لتجنب جولة ثانية، وقد أدي ذلك لمواجهة حيث حصل رافالومانانا علي دعم شعبي في العاصمة وأقام راتسيراكا وأنصاره في المناطق الساحلية ولاسيما في تاوماسينا والتي أعلنوها العاصمة الجدية في محاولة عزل أنتانانا ريفو من خلال حصار مسلح دفع البلد بشكل قريب جداً من الحرب الأهلية.

في أغسطس 2004 انضمت مدغشقر إلي جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC) وتم التصديق علي معاهدة (SADC).

بدأ ظهور أندري راجولينا علي الساحة السياسية واستطاع في 2008 أن يفوز في الانتخابات المحلية ليصبح عمدة العاصمة أنتانانا ريفو.

أوضحت أحداث أوائل عام 2009 أن موقف رافالومانانا كان يتعذر الدفاع عنه بشكل متزايد، لأسباب ليس أقلها أنه فقد دعم قوات الأمن.

1- Gavin Cawthra, "The Role of SADC in Managing political crisis and conflict The Cases of Madagascar and Zimbabwe " (Mozambique: Maputo, FES Peace and Security Series No. 2 Published by Friedrich-Ebert-Stiftung Mozambique Avenida Tom, s Nduda 1313, 2010) P16

علق زعماء جنوب إفريقيا عضوية مدغشقر في السادك في القمة الإقليمية التي عقدت في 30 مارس في سوازيلاند، وتم تأجيل المفاوضات التي كان مقرر أن تتم في 12 و 13 مارس 2009، وعلي أثر ذلك أدان الاتحاد الأفريقي ما حدث واعتبره انتقال غير دستوري للسلطة (انقلاب) وحذر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ الجيش من تسليم السلطة إلي راجولينا لمخالفة ذلك لدستور مدغشقر الحالي والذي يقضي بأنه في حالة خلو المنصب الرئاسي من شاغله يقوم رئيس مجلس الشيوخ بتولي المنصب وإجراء انتخابات جديدة خلال شهرين، كما قامت الجماعة الانمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (SADC) بتعليق عضوية مدغشقر في الجماعة وتم الإعلان عن ذلك في القمة التي عقدت في سوازيلاند في 30 مارس 2009، ولم تعترف الدول المختلفة بحكومة راجولينا مع إصرار رافالومانانا علي عدم المشاركة في أي مفاوضات إلا برعاية الأمم المتحدة أو احدي المنظمات الإقليمية.[1]

ويجب الإشارة هنا إلي أن أحداث 2009 تختلف عن أحداث 2002 في كون راجولينا لم يواجه رافالومانانا في انتخابات مطلقاً، وهو ما جعل السادك تقدر أن ما حدث هو تغيير غير دستوري للسلطة في مدغشقر.

جرت المرحلة الثانية من المفاوضات في الفترة من 20 إلى 22 مايو 2009 وأدت إلى اتفاقات بين الحركات الأربع حول إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن وكذلك إنشاء مجموعة واسعة من الهياكل الانتقالية مثل الوطني للمصالحة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وحكومة يرأسها رئيس الوزرا، ومؤتمر المرحلة الانتقالية، ولجنة الدفاع والأمن ومحكمة انتقالية عليا ،ولجنة انتخابية مستقلة وبعض الهياكل الأخرى وتم تعيين سيشيانو الرئيس السابق لموزمبيق رئيساً للمفاوضات.

عاد راجولينا إلى مدغشقر منتصراً بعد الاتفاق الفعلي علي أن يكون رئيس للمرحلة الانتقالية ثم عقدت جولة جديدة من المفاوضات في أديس أبابا في أكتوبر 2009

1- **IPED**, p7.

وحدث بها تطور هام، حيث اتفقت مجموعات المعارضة الثلاثة علي بقاء راجولينا رئيساً للحكومة الانتقالية بشرط ألا يترشح للانتخابات الرئاسية.

موقف الجماعة الانمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (سادك)

أن الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي اتخذت موقف أكثر حزما من الهيئات الدولية الأخرى ضد التغيير غير الدستوري للحكومة في مدغشقر فبلدان الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (باستثناء جنوب أفريقيا) لديها مصالح قليلة في مدغشقر كما أن هناك تمثيل دبلوماسي محدود للغاية، في الوقت نفسه هناك نقص شبه كامل في المعرفة داخل مدغشقر حول (SADC) وعلى الرغم من ذلك وعلى الرغم من أن الأمر استغرق بعض الوقت للقيام بأي تدخلات مستدامة فقد شاركت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مرحلة مبكرة من الأزمة.

وقد سعت سادك في دفع عودة المسار الدستوري في مدغشقر ورفض التغيير غير الدستوري للسلطة في مدغشقر، وقد توجت تلك الانتخابات هيري راجاوناريمامبيانينا رئيسًا لمدغشقر وهو ما يعد تتويجاً للجهود الساعية لعدم الاعتراف بالتغييرات غير الدستورية للحكومات.[1]

يمكن أن تلعب (SADC) أو الدول الأعضاء في (SADC) مثل جنوب إفريقيا أو ناميبيا أو موزمبيق، دورًا مهمًا في الحد من التغيير غير الدستوري للسلطة في نطاقها الإقليمي (كان هناك اهتمام كبير بالتدريب تم وضعه في عام 2008 من قبل شبكة إدارة الدفاع والأمن في الجنوب الأفريقي (SADSEM) من أجل كسر حلقة الأزمات والانتهاكات الدستورية المتكررة وتطوير وترسيخ أشكال أعمق بكثير من الديمقراطية، بما في ذلك تطوير أحزاب سياسية مستدامة على أساس مبادئ الشفافية والمساءلة ، فضلاً عن توطيد المجتمع المدني، و للجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي دور مهم تلعبه في كل هذه التحولات، وللقيام بذلك عليها أن تقوي وتوطد قدراتها المؤسسية

1- **IPED** p. 19/22.

وأن تكون قادرة على حشد الجهات الفاعلة داخل الدول الأعضاء في المجتمعات التي خضعت لتحولات مماثلة من الاستبداد إلى الديمقراطية.

وهناك افتراض أنه بمجرد أن ينخرط بلد ما في عملية انتقال ديمقراطي تكون هناك عملية خطية لتوطيد الديمقراطية. لقد أثبتت الأزمة الأخيرة في مدغشقر (مرة أخرى) أن هذا غير صحيح وأن الانعكاسات و الانتهاكات المتكررة ممكنة إن لم تكن محتملة بشكل كبير و يعتبر العديد من الملغاشيين بناءً على ما قدمه الباحثين و المراقبين أن تدخل (سادك) والجهات الخارجية الأخرى يمثل انتهاكًا لسيادة مدغشقر. فإن كان هذا صحيح فيجب التأكيد علي أن السيادة لم تُمنح "من الله" بل يجب اكتسابها من خلال دعم المواطنين من خلال الوسائل الديمقراطية المؤسسية ، وكذلك القبول ليس فقط من قبل الدول الأخرى ذات السيادة ولكن من خلال المؤسسات متعددة الجنسيات، والأبرز بين هذه المنظمات هي الأمم المتحدة ولكن المنظمات الإقليمية والقارية كالاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية لتنمبة الجنوب الأفريقي تلعب دوراً حيوياً في هذا الصدد.

إذا أرادت الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي أن تجد القوة للتعامل مع الأزمات المتوطنة والدورية والمنهجية مثل تلك التي تحدث في مدغشقر فإنها تحتاج حقًا إلى تحسين إمكاناتها المؤسسية والمفاهيمية والتعبوية وتحتاج إلي القدرة على الانخراط فعليًا في الحقائق على الأرض والتعامل مع المصالح الدولية المتقاربة وكذلك والحفاظ على المبادئ المشتركة للحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

- **خاتمة**

لقد سعت الدراسة لتوضيح أن التغيير الدستوري للسلطة هو تحويل وتبديل المنصب السياسي من حزب إلي أخر أو من شخص إلي أخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو رئيساً للوزراء (بحسب النظام) بالطرق المرسومة في الدساتير وأن التغيير السلمي للسلطة ينظر إليه باعتباره أحد معايير الديمقراطية، كما أن ماهية المنظمات

1- Gavin Cawthra, "The Role of SADC in Managing political crisis and conflict The Cases of Madagascar and Zimbabwe " **OP, CIT**. P.23.

الإقليمية الفرعية لم تتفق حولها الآراء لتعريفها وتقسيمها تعريفاً جامعاً حيث تتعدد التقسيمات بتعدد الزوايا المنظور منها للمنظمة فقد تكون زاوية النظر للمنظمة هي أهدافها أو نطاق العضوية الجغرافي أو سلطتها، كما أنه توجد ثلاث آليات تهدف من ضمن أهدافها إلي منع التغيير غير الدستوري للسلطة وهي الآلية الدولية والآلية القارية والآلية الإقليمية الفرعية، وما يعنينا في هذا البحث هو الآلية الإقليمية الفرعية، كما تجيب الدراسة علي موقف سادك من التغير غير الدستوري للسلطة.

وقد تم إطلاق جهاز سادك للسياسة والدفاع والأمن كمؤسسة رسمية للجماعة وتم وضع البروتوكول الخاص بذلك لتوجيه تنفيذ تعزيز السلام والأمن داخل منطقة سادك علي أن يتم تحقيق هذا الهدف طبقا لما أوضحته المادة العاشرة من البروتوكول سعياً للحماية من عدم الاستقرار والصراع والعدوان وسعياً لتطوير القدرة الجماعية والسعي إلي تطوير المؤسسات الديمقراطية، وقد جاء ذلك متماشياً مع إعلان ومعاهدة سادك الموقعة في ويندهوك 17 أغسطس 1992 فيما يخص المبادئ والأهداف والتعهدات العامة والتي التزمت فيها الجماعة العمل طبقاً للمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء والتضامن والسلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والإنصاف والتوازن والمنفعة المتبادلة والتسوية السلمية للمنازعات.

ففي ليسوتو رتبت الدبلوماسية الناعمة التي اختارتها الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (SADC) بدلا من استخدام الوسائل العسكرية التقليدية نجاحاً كبيراً، حيث تم إرسال بعثة تقييم من جنوب أفريقيا إلي ليسوتو لاستطلاع مدي إمكانية عودة رئيس الوزراء ثاباني إلي ماسيرو وهو ما تم بالفعل يوم 3 سبتمبر 2014 ووافقت الجماعة الإنمائية لتنمية للجنوب الأفريقي (SADC) علي أن ترافقه بعثة أمنية منخفضة المستوي كما حدث اتفاق من بعثة مراقبة الانتخابات (SEOM) التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي مع اللجنة الانتخابية المستقلة في ليسوتو علي أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، وأيدت مجموعة مراقبي الانتخابات في

كومنولث الأمم التي يرأسها رئيس بوتسوانا السابق (فيستوس موجاي) أن الانتخابات أجريت بطريقة سلمية ومنظمة.

وفي زيمبابوي قامت الجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي (SADC) بدعم جمهورية زيمبابوي طوال فترة حكم روبرت موجابي وتمسكت بضرورة عدم حدوث أي تغيير غير دستوري للسلطة أو أي خروج علي الدستورية مع دعمها الدائم لجمهورية زيمبابوي وسعيها المستمر لمحاولة رفع العقوبات الغربية وتوج ذلك قبول روبرت موجابي بالتنحي وأصدرت الجماعة بيان في 24 نوفمبر 2017 وجهت فيه الشكر إلي روبرت موجابي علي قراره الجريء بالتنحي عن منصب رئيس دولة زيمبابوي وعلي التزامه طوال حياته بخدمة زيمبابوي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك).[1]

وبقيت سادك علي موقفها الداعم تجاه زيمبابوي فبعد انقضاء عام على إعلان قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي(سادك) يوم 25 أكتوبر كيوم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كمنطقة لرفع العقوبات المفروضة على جمهورية زيمبابوي كررت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الدعوة إلى رفع هذه العقوبات دون قيد أو شرط عن زيمبابوي لتحسين سبل عيش مواطني زيمبابوي وهو ما أكده الإتحاد الأفريقي في 25 / 10 / 2020.

أما في مدغشقر سعت سادك في دفع عودة المسار الدستوري في مدغشقر ورفض التغيير غير الدستوري للسلطة وقد توج جهودها فوز هيري راجاوناريمامبيانينا رئيسًا لمدغشقر في انتخابات حرة نزيهة وهو ما يعد تتويجا للجهود الساعية لعدم الاعتراف بالتغييرات غير الدستورية للحكومات.

أما فيما يتعلق بأفاق المستقبل بينت الدراسة أن (SADC) يمكن أن تلعب بدعم من الدول الأعضاء فيها مثل جنوب إفريقيا أو ناميبيا أو موزمبيق ويكون ذا أهمية بالغة في الحد من التغيير غير الدستوري للسلطة في نطاقها الإقليمي.

1- https://www.sadc.int/news-events/news/statement-executive-secretary-sadc-following-resignation-president-robert-mugabe/

ويتضح مما سبق أن للجماعة الإنمائية لتنمية الجنوب الأفريقي دور مهم تلعبه في كل هذه التحولات إلا أن ذلك مرهون بمدي تقوية وتوطد قدراتها المؤسسية وأن تكون قادرة على حشد الجهات الفاعلة داخل الدول الأعضاء في المجتمعات التي خضعت لتحولات مماثلة للتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية كما لا يمكن للجماعة أن يكون لها تأثير حاسم بمعزل عن القدرات البشرية والمالية والفنية بشكل مجمل وهو لن يتأتي بدون الدعم الدولي ودعم الدول الأعضاء.

وتظل الجماعة بحاجة إلى تحسين إمكاناتها المؤسسية والمفاهيمية والتعبوية وإلي القدرة على الانخراط فعليًا في الحقائق على الأرض والتعامل مع المصالح الدولية المتقاربة وكذلك والحفاظ على المبادئ المشتركة للحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

ويجيب كل ما سبق عن التساؤل الرئيسي بشأن إلي أي مدي تتمكن التنظيمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا أن تسد الفجوة بين النص الدستوري والممارسة السياسية علي المستوي الداخلي في الدول الأعضاء فيها حيث تمكنت فعلاً في حالات الدراسة من سد الفجوة بين النص الدستوري والممارسة عندما سعت لعودة النظام الدستوري وأشرفت علي الانتخابات وحافظت بقدر إمكاناتها علي عدم انزلاق حالات الدراسة لتصبح دول فاشلة.

1- **Gavin Cawthra,** "The Role of SADC in Managing political crisis and conflict The Cases of Madagascar and Zimbabwe **" OP, CIT** p23.

- **مراجع الدراسة**

أولاً : مراجع باللغة العربية

- الاتحاد الأفريقي : **الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم** (إثيوبيا : أديس أبابا، الدورة العادية العاشرة ، 25-26 يناير 2007).
- أشرف إبراهيم سليمان : **مبادئ القانون الدستوري ، دراسة موجزة عن القانون الدستوري والنظم الدستورية** (القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية، 32 ش عبد الخالق ثروت ، 2015).
- الأمم المتحدة : **ميثاق الأمم المتحدة** (سان فرانسيسكو: 24 أكتوبر 1945).
- جيلاني فاطمة : **الاتحاد الأفريقي والأمن في أفريقيا بين تعقيد التهديدات وضعف الآليات**، مجلة دفاتر السياسة والقانون (جامعة قاصدي مرباح : كلية السياسة والقانون، عدد خاص يناير 2018).
- ربيع سهلية : **مفهوم الديمقراطية عند ألان تورين رسالة ماجستير** (الجزائر : جامعة محمد بو ضياف ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية).
- عائشة راتب : **المنظمات الدولية** (القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، 1964) ص 30.
- علي سعيد علي حجازي : **أعلي المراتب من سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** (لبنان : بيروت ، دار الكتاب العالمية).
- علي محمد محمد الصلابي : **الشورى فريضة إسلامية** (لبنان : بيروت ، دار المعرفة ، الطبعة الثالثة،2012).
- كريس هارمن : **كيف تعمل الماركسية ، مركز الدراسات الاشتراكية** ، الفصل العاشر (القاهرة : مركز الدراسات الاشتراكية، ط 1 ،2003).
- مجدي جلال أحمد : **دور مجلس السلم و الأمن الأفريقي في تسوية الصراعات في أفريقيا** رسالة ماجستير (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2009).
- محمد عاشور مهدي : **التكتلات الاقتصادية في أفريقيا الطموحات والواقع** ، قراءات أفريقية (المنتدي الإسلامي العدد 20 ، أبريل 2014).

- محمد العقيد : **الأحزاب السياسية في أفريقيا** ، النشأة ، التكوين ، الواقع والمستقبل (قراءات أفريقية 23 يناير 2012).
- مصطفي حلمي: **نظام الخلافة في الفكر الإسلامي** (القاهرة : كلية دار العلوم جامعة الأزهر).
- ناديه حسنِ عبد الله : نقلا عن د. شذي ظافر الجندي : **نحو استراتيجية وطنية للدولة المدنية – المفاهيم – التداول السلمي للسلطة ، الحوار المتمدن** ، العدد 3560 – 2011/11/28 شبكة المعلومات الدولية.
- ناديه محمود : **الحوار المتمدن ، الحركة العمالية والنقابية** (التنظيم العمالي – المجالس العمالية الجزء الثاني ، العدد 5899).

ثانياً : مراجع باللغة الأجنبية

- Declaration and **Treaty of SADC**, (NAMEBIA: Windhoek, 17 August 1992).
- Gavin Cawthra, " **The Role of SADC in Managing political crisis and conflict The Cases of Madagascar and Zimbabwe** " (Mozambique: Maputo, FES Peace and Security Series No. 2 Published by Friedrich-Ebert-Stiftung Mozambique Avenida Tom, s Nduda 1313, 2010).
- Hussein Solomon and Senzo Ngubane, **one Step Forward, Two Steps Back: Reflections on the SADC organ on Politics, Defense and Security Co-operation** (Johannesburg: The South African Institute of International Affairs (Saiia), 2003).
- J. Shola Omotola, **Unconstitutional Changes of Government in Africa** (Uk Ltd: Nordisk Africa institute, Discussion Paper 70, Uppsala 2011).
- Jim Nzonguma Mayua, **The Response of the southern Africa Development Community (SADC) to Intra-State Conflicts within its Member State: An Appraisal of the SADC Peace and Security approach**, (University of Antwerp Institute of Development Policy and Management, Master of Governance and Development Supervisor: Prof.Dr. Stef Vandeginste academic Year 2013-2014).
- Khabele Matlosa and Neville W. Pule, **Civil-military relations in Lesotho, 1966–1998: Problems and prospects** (research gate, January 2003).

- Khabele Matlosa Kebapetse **Lotshwao Political Integration and Democratization in Southern Africa: Progress, Problems and Prospects** (Johannesburg: Electoral Institute for Democracy in Africa, 2010).
- Portuguese: **Statement by His Excellency Filipe Jacinto, Nyusi, Chairperson of SADC**, on Anti-Sanctions Day, 25 October, 2020 Portuguese.
- Richard Carver, Zimbabwe: **A Strategy OF Tension, Centre for Documentation and Research**, Paper No. 04/2000, July 2000.
- Sothern African Development Community **Protocol on Politics Defense and Security Cooperation** (Strategic Indicative Plan for the Organ on Politics, Defense and Security Cooperation, no year).
- Thomas Jaye and Stella Amadi, " **Introduction in Thimas Jaye and Stella Amadi** (eds), Ecowas adn the Dynamics of Conflict and Peac building, (Dakar: the council for the development of social since research in Africa, no date).
- Tim Murithiin Jason Warner & Timothy M. Shaw editor, **African foreign policies in international institutions in Eunice Sahle Series Editor Contemporary African Political Econo**my (USA: New York University of North Carolina,2018).

- مصادر الإنترنت

1- Sothern African Development Community,
https://www.sadc.int/about-sadc/sadc-institutions/org/

2- https://www.sadc.int/news-events/news/statement-executive-secretary-sadc-following-resignation-president-robert-mugabe/

3- Lesotho 2015: National Assembly election results, African Democracy Encyclopedia Project, update may 2005.
https://www.eisa.org/wep/les2015results.htm

4- The Commonwealth (2015): Lesotho Election Observer Group Interim Statement', 2 March, Available at:
http://thecommonwealth.org/media/news/lesotho-election-commonwealth-observer-group-interim-statement: